

البرازيل .. قطب الجنوب الناهض

سقاف عمر السقاف

في خطوة تؤشر بحد ذاتها إلى عزم البرازيل ممارسة دور قيادي رائد في القارة. وقد دعت القمة في ختام أعمالها إلى إنشاء كيان إقليمي لا يضم الولايات المتحدة ويعارض التدخل الخارجي في شؤونها، كما رحب زعماء المنطقة بانضمام كوبا إلى ما يعرف بمجموعة "ريو" لدول أميركا اللاتينية والكاريبية، وهو ما يؤدي إلى استقلالية أكبر عن الولايات المتحدة. وتعتبر كوبا واحدة من كبار المستفيدين من القمة التي تعطي انطباعاً قوياً بفك عزلتها ورفع الحصار عنها ولو إقليمياً، كما أن القمة تمثل - في حد ذاتها - حدثاً مهماً وجديداً لعدم حضور الولايات المتحدة أو أسبانيا نظراً لاعتقاد الدول والحكومات في المنطقة على الاجتماع مع حضور أميركي أو آخر أوروبي.

ومن المعروف أن البرازيل كانت من أوائل الدول التي أعادت روابطها مع كوبا في العام 1986 وذلك ليس نتيجة لمتغيرات داخلية في كوبا أو بسبب تحولات إقليمية ودولية، وإنما تماشياً مع مصالحها وسياساتها الخارجية المستقلة. ومن هذا المنطلق، تسعى البرازيل إلى نيل العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي؛ وفي هذا الشأن يقول وزير الخارجية البرازيلي سيلسو أمورييم: "إن سعينا للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن ليس هوساً من البرازيل بهذه المسألة، وإنما هو جزء من اهتمامنا بعملية إصلاح نظام الأمم المتحدة التي لا يمكنها الاستمرار مع العمل بنظام تم وضعه في النصف الثاني من القرن الماضي. إن هذا الوضع لم يعد ممكناً في الوقت الراهن لأنه يقوض شرعية القرارات التي يتخذها مجلس الأمن الدولي"، ويضيف أمورييم: "أعتقد أننا وصلنا إلى لحظة حاسمة تفرض إدخال إصلاحات على نظام الأمم المتحدة، ومن بينها منح دول العالم السائرة في طريق النمو مثل البرازيل والهند ودول أخرى العضوية الدائمة في مجلس الأمن".

ومن المعلوم أن البرازيل صاحبة أضخم اقتصاد في أميركا اللاتينية تمارس ضغطاً من أجل أن يكون لها شأن أكبر في الشؤون العالمية، خصوصاً منذ بدء الأزمة المالية العالمية الراهنة، وقد صرح الرئيس البرازيلي أكثر من مرة أن العالم بحاجة إلى نظام عالمي مالي وسياسي جديد يأخذ بعين الاعتبار رأي ومصالح دول كثيرة في هذا العالم.

تحديات لا بد من تجاوزها

اليوم، وعلى الرغم من أن الاقتصاد البرازيلي يسير بوتيرة متسارعة على خط التنمية، إلا أن المديونية العامة في البرازيل ما زالت عالية. فضلاً عن ذلك، تعاني البرازيل من مشكلة عويصة تتمثل في الفوارق الطبقة الهائلة داخل المجتمع، فالهوة بين الفقراء والأغنياء في الأوسع والأكبر في العالم. فعلى سبيل المثال، الطبقة الغنية في البرازيل التي لا تزيد على 10 في المائة من المجتمع تحصل على 54 في المائة من كل ثروة المجتمع، و10 في المائة من الشعب هم من كبار ملاك الأراضي يستحوذون على 40 في المائة من إجمالي أراضي البلاد، في حين أن الفقراء ونسبتهم 53 في المائة يملكون 3 في المائة فقط من الأراضي. كما أن مظاهر الغنى والفقير في البرازيل من السهل ملاحظتها في شوارع المدن البرازيلية، فهناك الأحياء السكنية الراقية وإلى جانبها مدن الصفيح ومظاهر البطالة والأحياء الفقيرة جداً، هناك الأثرياء الذين يقضون عطلة نهاية الأسبوع في نيويورك، بينما لا تكسب شرائح واسعة من الناس أكثر من دولارين في اليوم الواحد.

وعلى الرغم من أن المشكلة ترجع في جذورها إلى الفترة الاستعمارية الأولى في البلاد ومنح المستعمرين البرتغاليين أراضي واسعة لاستصلاحها زراعياً، فإن هناك مساعي وجهوداً حقيقية تبذلها الحكومات البرازيلية المتعاقبة لتضييق الهوة بين الفقراء والأغنياء. وقد يادر الرئيس البرازيلي الحالي دا سيلفا، وهو الذي ينحدر من أسرة فقيرة، منذ اليوم الأول لتوليته السلطة إلى إطلاق مبادرة "الجوع صفر"، أي القضاء على الجوع والعمل على توفير الغذاء اللازم لكل برازيلي.

وفي السنوات الأخيرة ظهرت مؤشرات مختلفة تدل على أن البرامج والسياسات الحكومية للقضاء على الفقر، ورفع مستوى معيشة الشعب البرازيلي بدأت تؤتي أكلها؛ فالطبقة الفقيرة بدأت تتضاءل لصالح الطبقة الوسطى والأخيرة بدأت بدورها تنقلص لصالح طبقة غنية جديدة. ورغم كل ذلك ما زال أمام البرازيل وقت طويل لمعالجة الخلل البنوي في المجتمع والناجم عن التفاوت في مستوى الدخل، وإلى جانب ذلك على البرازيل بذل جهود أكبر لمكافحة الجريمة والفساد والاتجار بالمخدرات، وكلاهما مشاكل وتحديات تعيق التنمية في هذا البلد الطامح للعالمية.



إقامة شراكة إستراتيجية في تطوير التكنولوجيا الجديدة المتعلقة بالمجال الدفاعي، كما أعربا عن ارتياحهما بتوقيع اتفاقية التعاون في المجال التقني العسكري الذي من شأنه تفعيل القدرات العسكرية والدفاعية لدى البلدين.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن البرازيل في إطار سعيها إلى دور قيادي في المنطقة وتقليل الاعتماد العسكري والسياسي على أميركا وبقية القوى الدولية، قامت مؤخراً مع بقية دول أميركا الجنوبية بإنشاء المجلس العسكري للدفاع المشترك لبلدان أميركا اللاتينية، ويهدف المجلس إلى إيجاد منظومة دفاعية مشتركة لصد أي عدوان خارجي قد تتعرض له دول المنطقة، وأيضاً من المتوقع أن يساهم المجلس في فض النزاعات بين الدول الأعضاء وتنسيق التعاون العسكري فيما بينهم.

سياسة خارجية مستقلة

ربما كان رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأميركي هنري هايد محققاً من منظور السياسة الخارجية الأميركية عندما كتب للرئيس السابق بوش فور انتخاب دا سيلفا رئيساً للبرازيل في نهاية العام 2002، محذراً إياه من أن الرئيس البرازيلي المنتخب يشكل خطراً لأنه مقرب من كاسترو، وأنه ارتدى حلة الاعتدال لأهداف انتخابية، كما أن لولا - بحسب هايد - يمكن أن يشكل مع فيدل كاسترو ورئيس فنزويلا هوغو تشافيز "محور شر جديد في الأمريكيتين". والواقع أن مخاوف هايد، ومن ورائه في العاصمة الأميركية واشنطن، كانت نابعة من الخلفية اليسارية للرئيس البرازيلي الجديد، إذ أنها المرة الأولى في تاريخ البرازيل التي يفوز فيها مرشح يساري من حزب الشغيلة (العمال) في الانتخابات البرازيلية، وذلك في مرحلة بدت وكأنها مؤشر على ولادة قوى يسارية جديدة في أميركا اللاتينية.

وقد تعهد العامل السابق في مصانع الصلب، والزعيم النقابي البارز دا سيلفا فور انتخابه، بنقل البرازيل إلى مستوى أعلى ومنحها مكانة مرموقة على الساحة الدولية، وأكد أن أولويات السياسة الخارجية البرازيلية ستكون في أميركا الجنوبية حيث ينبغي تعزيز الثقة والتكامل الإقليمي بين دول القارة. في الوقت نفسه، تحرص البرازيل على إقامة علاقات قوية ومتوازنة مع الولايات المتحدة والابتعاد عن السياسات الصدامية معها، ولكن ذلك لا يمنعه من نهج سياسة خارجية مستقلة على النطاقين الإقليمي والدولي. فالبرازيل عارضت بشدة قبل سنوات مشروعاً للسلام في كولومبيا تم دعمه مادياً من الاتحاد الأوروبي واليابان ودول أخرى، بسبب أنه يتضمن وجود أو زيادة للقوات العسكرية الأجنبية في كولومبيا، وذلك لموقف البرازيل المعارض دوماً لوجود أي قوات أجنبية في القارة.

مواقف دا سيلفا الأخيرة، وتصريحاته حول ضرورة أن تكون أميركا اللاتينية استقلالية تامة عن أميركا، ترجمت العام الماضي في قمة زعماء أميركا اللاتينية والكاريبية التي حضرها زعماء 33 دولة في المنطقة

الثامنة بين الدول المنتجة للنفط قبل نيجيريا وفنزويلا، والبرازيل على ما يبدو عازمة على إدارة هذه الثروة النفطية بطريقة مختلفة تهدف من خلالها إلى تصحيح الخلل الاقتصادي بين دول المنطقة، وبما يدعم التكامل الإقليمي ويعزز دور البرازيل القيادي وذلك من خلال استثمار العائدات النفطية في صندوق نقدي مدعوم بنسبة 70 في المائة من الموارد المالية البرازيلية، وتستثمر أموال هذا الصندوق في مشاريع البنى التحتية في دول الجوار مثل الأوروغواي والبرغواي وغيرها من الدول الفقيرة في القارة.

بناء القدرات العسكرية

مقارنة بدول أميركا الجنوبية يبدو أن البرازيل لديها إمكانات وقدرات عسكرية أفضل. صحيح أنه لا تتوافر هنا أرقام ومعلومات دقيقة عن حجم التسليح والقرارات العسكرية للبرازيل، ولكن المؤشرات المختلفة تدل على أن البرازيل بدأت في السنوات الأخيرة تولي مسألة التسليح وتعزيز قدراتها العسكرية أهمية خاصة، وبما يتناسب مع مكانتها الإقليمية ومقوماتها الاقتصادية. والواقع أن البرازيل تتميز عن باقي دول أميركا الجنوبية بصناعة أسلحة متطورة من بينها صواريخ وطائرات عسكرية والكثير من الأسلحة المختلفة؛ وبكفي أن نشير إلى أن البرازيل قد تصبح في غضون سنوات سادس دولة في العالم تمتلك غواصة نووية، ففي رسالة وجهها إلى القادة العسكريين أواخر العام الماضي قال الرئيس البرازيلي أن بلاده ستصبح بعد سنوات قليلة جزءاً من مجموعة صغيرة من البلدان تمتلك غواصة نووية، وأشار دا سيلفا في الرسالة إلى أن الاتفاقات الرامية إلى بناء أول غواصة نووية برازيلية تسير بالدفع النووي أحرزت تقدماً ملموساً، وأكد أن اكتشاف حقول نفطية شاسعة في المياه العميقة على الشاطئ الشرقي للبلاد في الفترة الأخيرة هو أحد الأسباب التي تبرر الاستثمار في بناء غواصة نووية برازيلية.

وقد أجرت البرازيل في الآونة الأخيرة مفاوضات شراكة إستراتيجية مع فرنسا لاستخدام غواصة سكوربين الفرنسية التقليدية كنموذج لتطوير الغواصة البرازيلية. والجدير ذكره هنا أن الجهود البرازيلية لرفع مستوى جاهزيتها العسكرية تتزامن مع إعلان بعض دول القارة، وتحديداً فنزويلا، عن شراء كميات كبيرة من الأسلحة، وهذا ما يدفع إلى التصور بأن هناك سباق تسلح في المنطقة، ولكن وزير الدفاع البرازيلي نفى ذلك وأكد أن التجهيزات العسكرية في البرازيل ليس لها علاقة برغبة الرئيس تشافيز في رفع مستوى جيشه وشراء كميات كبيرة من الأسلحة المختلفة.

وبالرغم من أن البرازيل لديها علاقات تعاون عسكري مع الولايات المتحدة، ولكنها حفاظاً على استقلالها السياسي والاقتصادي تسعى إلى تنويع مصادر السلاح. وتماشياً مع هذا التوجه، صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 بيان مشترك عن الرئيسين البرازيلي والروسي في ريو دي جانيرو، جاء فيه أن رئيسي البلدين يونيان

لم يكن مستغرباً على الإطلاق فوز البرازيل شهر تشرين الأول/أكتوبر العام الماضي باستضافة دورة الألعاب الأولمبية في العام 2016؛ فبرازيل القرن الحادي والعشرين تختلف عن برازيل القرن العشرين التي كانت مثقلة بالديون واقتصادها متهاك ونسب البطالة والتضخم في أعلى مستوياتها. البرازيل اليوم لم تعد محسوبة على الفقراء، فهي تمر بطفرة حقيقية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية افتقدتها طوال تاريخها الحديث. إن زوال فترة الحكم العسكري الديكتاتوري الذي دام لأكثر من ثلاثين عاماً ومن ثم الولوج في العصر الديمقراطي منذ منتصف تسعينيات القرن المنصرم، حفز البرازيل لممارسة دور أكبر على المستويين الإقليمي والدولي، والبرازيل لديها الآن من الإمكانيات ما يؤهلها لاحتلال مكانة مرموقة في النظام العالمي الجديد.

في كانون الأول/ديسمبر من العام 2008 سخر الرئيس البرازيلي لويس إغناسيو لولا دا سيلفا في قمة دول أميركا اللاتينية والكاريبية، من الرئيس الأميركي السابق جورج بوش بعد حادث قذفه بالهذاء من قبل الإعلامي العراقي منظر الزبدي؛ والواقع أن تلك السخرية لم تكن مجرد سخرية عابرة. لأنها في اعتقادي حملت أبعاداً ومضامين ربما تتخطى روح الدعابة التي يتحلى بها الرجل لنتم عن ثقة سياسية عالية، ليس بالنفس فقط وإنما بموقع ومكانة وقدرة البلد الذي ينتمي إليه ويترأسه هذا الزعيم اللاتيني.

إنها البرازيل، عملاق القارة اللاتينية وأكبر دولها بمساحة تقدر بـ 8.547.430 كيلومتراً مربعاً، أي حوالي نصف مساحة أميركا الجنوبية، وبهذه الرقعة الجغرافية الضخمة تصبح البرازيل خامس أكبر دولة في العالم بعد روسيا والصين والولايات المتحدة وكندا. ويبلغ عدد سكانها أكثر من 180 مليون نسمة، ما يجعلها أيضاً خامس أكبر دولة في العالم من حيث السكان بعد الصين والهند والولايات المتحدة وإندونيسيا.

قدرات البرازيل الاقتصادية

في أحد تقاريرها، أشارت مجلة نيوزويك الأميركية إلى أن علماء الاقتصاد أبدوا تدمرهم "عندما تسلم الرئيس النقابي السابق الكثيف الشعر لولا داسيلفا الحكم في البرازيل عام 2002، ولكنه سرعان ما أنهلهم. فالبرازيل التي كانت على شفير الانهيار لديها الآن احتياطي نقدي يبلغ 207 مليارات دولار، وتتمتع بأدنى معدل تضخم في العالم النامي. وبفضل حنكة لولا المالية أصبح الاقتصاد البرازيلي أكبر الاقتصادات النامية سلامة في العالم".

والواقع أن البرازيل تعد اليوم من بين أكبر عشرة اقتصادات في العالم بعد أن رفعت ناتجها المحلي إلى 1665 مليار دولار في العام 2008، وهي تشهد منذ سنوات نمواً مضطرباً. وتعتبر البرازيل البلد الأكثر تصنيعاً في أميركا اللاتينية، حيث يشغل القطاع الصناعي 24 في المائة من السكان النشيطين، ويساهم بـ 37 في المائة من الناتج الوطني الإجمالي، كما تساهم المنتجات الصناعية بثلاثي الصادرات الخارجية، وتعد منافساً قوياً للصناعات الأخرى في الأسواق الخارجية. والبرازيل هي الشريك الأكبر في ميركوسور (السوق المشتركة لأميركا الجنوبية) التي تضم إلى جانب البرازيل كلاً من الأرجنتين والأوروغواي والبراغواي، وتشيلي وبوليفيا. والميركوسور التي تحدث الرئيس البرازيلي عن ضرورة تحولها من مجرد اتحاد جمركي إلى منطقة تلاقح بين دول القارة على كل الأصعدة التجارية والصناعية والزراعية والعلمية والثقافية، تعد المجال الحيوي الأول بالنسبة للتحركات السياسية والاقتصادية للبرازيل، وذلك في إطار سعيها المتواصل لتفعيل المسارات الإقليمية وترسيخ إرادة التكامل بين دول المنطقة دون استثناء.

إن تنوع قاعدة البرازيل الاقتصادية على نطاق واسع مكنتها من توسيع واستثمار القطاع الزراعي الذي يمثل 35 في المائة من الوظائف و40 في المائة من الصادرات، أضف إلى ذلك أن العدد الكبير للسكان في البرازيل دون التسعة وعشرين عاماً، ووفرة الموارد الأولية مثل الحديد، والنيكل، والفوسفات، واليورانيوم، والبتترول، وموارد توليد الكهرباء؛ كل ذلك أعطى البرازيل قوة ديناميكية وحيوية ليس لها مثيل في القارة، وأهلها لتلقي أكبر قدر من رأس المال الأجنبي في العالم بعد الصين مباشرة. واليوم تضع الاكتشافات البترولية الجديدة البرازيل في مصاف القوى البترولية العالمية في العقد المقبل، فقبل عامين تقريبا تم اكتشاف مستودعات نفطية ضخمة قبالة ساحل البرازيل، وملياً أكثر التقديرات تواضعاً فإن هذه الاحتياطيات تبلغ 30 مليار برميل. ومن المعلوم أن البرازيل كانت من أوائل الدول المستهلكة للنفط التي عقدت العزم على البحث عن مصادر بديلة للطاقة والتقيب في مياها الإقليمية، وذلك خوفاً من التأثيرات السلبية على اقتصادها في حال انقطاع الواردات النفطية جراء الحروب والنزاعات الدولية المستمرة خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط.

إن الاكتشافات النفطية في المياه الإقليمية للبرازيل تعد الأضخم من نوعها، وهي تضع البرازيل في المرتبة

الصنبور الذي يسرب الماء يهدر / 7 / غالونات

يوميًا" على الأقل. وهذه تشكل

10٪ من حصة الفرد من مياه الشرب في اليوم